

أولاً: الإطار التصوري للمحاسبة المالية

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة في تغيير نظامها المحاسبي وجعله متوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ، فتم إصدار القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF : Système Comptable financier) ، لتكون المحاسبة في الجزائر متوافقة مع المحاسبة في معظم دول العالم، كما يشجع ذلك على استقطاب استثمارات أجنبية، وتبع هذا القانون المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي شرح بعض مواد القانون 07-11 المذكور سابقاً، وبين أن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية تركز على إطاراً تصورياً (إطار مفاهيمي) تنطبق فيما يلي إلى تعريفه وهدفه ومحتواه، بعد إعطاء تعريف للمحاسبة المالية وفق ما جاء في القانون 07-11.

1- تعريف المحاسبة المالية (المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25/11/2007).

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعتها، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

من التعريف السابق يمكن القول بأن المحاسبة المالية هي نظام في المؤسسة لتنظيم المعلومات المالية بالطريقة الآتية:

- جمع كل المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
- ترجمة تلك المعلومات إلى معطيات قاعدية عديدة،
- تصنيف تلك المعطيات حسب طبيعتها؛
- تقييم تلك المعطيات وفق القواعد والطرق المحاسبية المطبقة؛
- تسجيل تلك المعلومات في حساباتها المناسبة وفق التسلسل الزمني لحدوثها؛
- معالجة تلك الحسابات واستخراجها في شكل قوائم أو كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتبين القيم الحقيقية لكل ممتلكات المؤسسة وأداءها ووضعية خزينتها في نهاية كل سنة أو دورة محاسبية.

2- تعريف وهدف الإطار التصوري

ورد تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية في المادة 7 من القانون 07/11 المذكور سابقاً، وفي المادة 2، من المرسوم التنفيذي 08/156 المذكور سابقاً، أما هدفه ورد في المادة 3 من نفس المرسوم.

1-2- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

الإطار التصوري للمحاسبة المالية هو دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل. كما يعرف الإطار التصوري:

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض الكشوف المالية ، كالفرضيات والاتفاقيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها و الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ؛
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء؛
- يشكل مرجعاً لوضع معايير جديدة ؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2-2- هدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير؛
- تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة و وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

3- مضمون الإطار التصوري للمحاسبة المالية

جاء الإطار التصوري للمحاسبة المالية بكل من الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومة المالية، كما بين المبادئ المحاسبية الواجب التقيد، بالإضافة إلى تعريف وتصنيف الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ورقم الأعمال والنتيجة.

3-1- الفرضيتان الأساسيتان للمحاسبة المالية (hypothèses de base)

تضبط القوائم المالية للكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي على أساس الفرضيتين الموالييتين

3-1-1- محاسبة الالتزام أو التعهد (Comptabilité d'engagement)

تتم محاسبة آثار المعاملات التجارية و غيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث، (وليس عندما تدفع أو تقبض النقدية أو ما يعادلها) ويجرى تسجيلها في السجلات المحاسبية وتعرض في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي تمت فيها.

3-1-2- استمرارية الاستغلال (continuité d'exploitation)

تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل قريب. وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة و مبررة و يحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.

3-2- الخصائص النوعية للمعلومة المالية (Caractéristiques qualitatives de l'information financière)

أكد الإطار التصوري للمحاسبة المالية على أن المعلومة الواردة في الكشوف المالية، يجب أن تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح.

3-2-1- الملائمة أو الدلالة (pertinence)

هي جودة المعلومة عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

3-2-2- الدقة أو المصدقية (fiabilité)

جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن يُنتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة

3-2-3- قابلية المقارنة (comparabilité)

نوعية المعلومة لما يتم إعدادها و عرضها في ظل احترام استمرارية الطرق وتسمح لمستعملها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات.

3-2-4- الوضوح أو قابلية الفهم (intelligibilité)

نوعية معلومة ما عندما يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال وبالنشاطات الاقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

3-3- الاتفاقيتان المحاسبيتان (Conventions comptables)

يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاتفاقيتين الموالييتين:

3-3-1- اتفاقية وحدة الكيان (Convention de l'entité)

يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها. حيث تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان و خصومه و أعبائه و منتوجاته و أصول و خصوم و أعباء و منتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه .
يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها

3-3-2- اتفاقية الوحدة النقدية (Convention de l'unité monétaire)

يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية. حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية
لا تندرج في الحسابات إلا المعاملات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير انه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي و التي يمكن أن تكون ذات اثر مالي

3-4-4- المبادئ المحاسبية

أكد الإطار التصوري على أنه يتم إعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية وهي:

3-4-1- مبدأ الأهمية النسبية

بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية :

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان؛
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

3-4-2- مبدأ استقلالية السنة المالية

تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها و عن السنة التي تليها، و من اجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث و العمليات الخاصة بها فقط.

3-4-3- مبدأ الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات

يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة و مرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية و يكون معلوما بين هذا التاريخ و تاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية.
لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرا حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية و كان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات.
و يجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على القرارات مستعملي الكشوف المالية.

3-4-4- مبدأ الحيطة والحذر

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها
ينبغي أن لا نبالغ في تقدير قيمة الأصول و المنتوجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء
يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

3-4-5- مبدأ ديمومة الطرق

يتقضى انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات.
لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم.

3-4-6- مبدأ التكلفة التاريخية

تقيد في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

3-4-7- مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

3-4-8- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

3-4-9- مبدأ الصورة الصادقة (المادة 19 م.ت 08 / 156 المذكور سابقا)

يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعياتها و ضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة و تغير الوضعية المالية للكيان. في الحالة التي تبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية. لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

3-4-10- مبدأ عدم المقاصة

لا يمكن إجراء أي مقاصة بيت عنصر من عناصر الأصول و عنصر من عناصر الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق هذه الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات على أساس صاف.

3-4-11- مبدأ القيد المزدوج

تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى " القيد المزدوج " : حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

ثانيا: الميزانية وتغييراتها

مقدمة:

نص النظام المحاسبي المالي على أن الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون 11/07 ، تعد وتنشر سنويا على الأقل الكشوف المالية والمتمثلة في **الميزانية**، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة والملاحق. وتعتبر الميزانية **أهم هذه الكشوف** كونها تبين الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة في تاريخ معين، تنطرق فيما يلي إلى تعريفها وتعريف عناصرها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر.

1- تعريف الميزانية

الميزانية هي عبارة عن جدولين منفصلين أحدهما للأصول والآخر للخصوم أو هي عبارة عن جدول واحد يتكون من جانبين، جانب أيمن يحدد عناصر الأصول (**ممتلكات المؤسسة** أو الاستخدامات)، وجانب أيسر يحدد عناصر الخصوم (**الأموال الخاصة والديون** أو الأموال التي تم استخدامها للحصول على الأصول) بتاريخ معين.

2- تعريف وتصنيف عناصر الميزانية

نعتمد في تعريف وتصنيف عناصر الميزانية على ما ورد في الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

1-2- تعريف الأصول

تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و المواجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. ومراقبة الأصول هي القدرة حصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول.

2-2- تصنيف الأصول

تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة **أصولا غير جارية** أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل **أصولا جارية**.

تحتوي الأصول الجارية على:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة؛
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة و التي يتوقع الكيان تحقيقها خلال 12 شهرا؛
- السيولات أو شبه السيولات التي لا تخضع استعمالها لقيود.

تحتوي الأصول غير جارية على:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل التثبيتات العينية و التثبيتات المعنوية؛
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال مثل التثبيتات المالية.

2-3- تعريف الخصوم

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

2-4- تصنيف الخصوم

- تصنف الخصوم إلى خصوما جارية عندما:
 - يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
 - أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا المالية لتاريخ الإقفال.
- تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية

2-5- تعريف رؤوس الأموال

تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي **فائض** أصول الكيان عن خصومه الجارية و غير الجارية.

2-6- العلاقة بين مختلف عناصر الميزانية:

العلاقة الأساسية لتوازن الميزانية هي:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم}$$

العلاقات الخرى هي:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{الأصول غير الجارية} + \text{الأصول الجارية}$$

$$\text{مجموع الخصوم} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

$$\text{النتيجة (بعد تغير الميزانية)} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

2-7- شكل الميزانية

فيما يلي شكل لميزانية ختامية مع بعض عناصرها مرفوقة برقم حساب كل عنصر من مدونة الحسابات.

الخصوم (مصادر الأموال)			الأصول (أو الاستخدامات)		
المبالغ	اسم الحساب	رقم ح	المبالغ	اسم الحساب	رقم ح
	رؤوس الموال الخاصة			أصول غير جارية	
	رأسمال الشركة (أو أموال الاستغلال)	101		برمجيات المعلوماتية	204
	علاوة مرتبطة بزيادة رأس المال	103		العلامات التجارية، البراءات والرخص	205
	احتياطات	106		أراضي	211
	محول من جديد (الترحيل من جديد)	110		مباني	213
	نتيجة السنة المالية	120		معدات وأدوات صناعية	215
	خصوم غير جارية			أجهزة الإعلام الآلي	2181
	المؤونات للضرائب	155		معدات نقل	2182
	مؤونات أخرى للأعباء	158		تجهيزات مكتب	2183
	إقتراضات لدى مؤسسات القرض	164		معدات مكتب	2184
	إقتراضات أخرى	168		أغلفة متداولة	2186
	خصوم جارية			أصول جارية	
	موردو المخزونات والخدمات	401		مخزونات البضائع	30
	أوراق دفع	403		المواد الأولية واللوازم	31
	موردو التتبيات	404		تموينات أخرى تغليفات (أغلفة تالفة)	326
	المستخدمون: الأجور المستحقة	421		منتجات مصنعة	355
	الضمان الاجتماعي	431		الزبائن	411
	الدولة: (الضرائب والرسوم)	44		أوراق قبض	413
				البنك	512
				الصندوق	53
	مجموع الخصوم			مجموع الأصول	

الميزانية الإفتتاحية عند بداية الدورة المحاسبية لا تحتوي على النتيجة

الميزانية الختامية في نهاية الدورة تحتوي على النتيجة (حـ 120 إذا كانت ربح) أو (حـ 129 إذا كانت خسارة)

مثال: في 2015/12/01 قرر السيد عثمان تأسيس مؤسسة تجارية فردية فأحضر مبلغ قدره 1 200 000 دج واشترى بنصف المبلغ مبني مقام على أرض حيث قدر مبلغ المبنى 200 000 دج والباقي هو مبلغ الأرض، ووضع 350 000 دج في البنك والباقي في الصندوق. وتحصل على قرض مصرفي طويل الأجل 700 000 دج اشترى به شاحنة، كما اشترى على الحساب جهاز كمبيوتر بـ 150 000 دج وبضاعة بـ 200 000 دج وبرمجيات المعلوماتية بـ 50 000 دج و مواد أولية ولوازم بـ 30 000 دج، أغلفة متداولة بـ 100 000 دج وأغلفة تالفة بـ 20 000 دج وآلة إنتاجية 150 000 دج

المطلوب:

- (1) إيجاد المبلغ ورقم الحساب لكل عنصر من عناصر الميزانية المذكورة.
- (2) إعداد الميزانية الافتتاحية للتاجر عثمان.
- (3) خلال شهر ديسمبر 2015، نفرض أنه قام بالعمليات الآتية:
- باع كل البضاعة الموجودة بالمخازن **بهامش ربح 30 %** وقبض مبلغ البيع عن طريق البنك وتم تسليم البضاعة ضمن كل الأغلفة التالفة؛

- كما دفع لموردو المخزونات كل مستحقاتهم عن طريق الصندوق.
أوجد الميزانية الختامية في نهاية شهر ديسمبر بعد تغيير الميزانية مينا **النتيجة** (ح / 12 نتيجة السنة المالية).

الحل:

- (1) المبلغ الذي أحضره التاجر لمزاولة نشاطه التجاري هو رأس المال ورقم حسابه هو 101. الذي يدعى في حالة مؤسسة فردية ح / 101 "أموال الإستغلال" ومبلغه هو 1 200 000 دج. نصف المبلغ هو 600 000 دج يقسم إلى
ح / 213 "البناءات" مبلغه 200 000 دج
والباقي يسجل في الحساب ح / 211 "الأراضي" مبلغه 400 000 دج.
المبلغ الذي وضع في البنك يسجل في الحساب ح / 512 "بنوك الحسابات الجارية" مبلغه 500 000 دج
المبلغ المتبقى يسجل في الحساب ح / "الصندوق" بمبلغ 100 000 دج.
القرض المصرفي هو **الحساب ح 164** "إقتراضات لدى مؤسسات القرض" بمبلغ 700 000 دج.
الشاحنة التي تم شراءها عن طريق القرض تسجل في الحساب ح / 2182 "معدات نقل" بـ 700 000 دج.

الشراء على الحساب معناه شراء مع دفع أجل (في وقت لاحق متفق عليه بين المشتري والبائع أو المورد) وذلك كما يلي:

في حالة شراء أصول جارية كالمخزونات (البضاعة أو مواد أولية أو تموينات أخرى) مبلغ الدين يسجل في الحساب 404 "موردو المخزونات" وفي حالة شراء أصول غير جارية كالتثبيات (برمجيات المعلوماتية، جهاز كمبيوتر، أغلفة متداولة) مبلغ الدين يسجل في الحساب 404 "موردو التثبيات".

وعليه العناصر التي تم **شراءها** على الحساب والتي تمثل **مخزونات** تسجل كما يلي:

- ح / 30 "مخزونات البضائع أو بضاعة" بمبلغ 200 000 دج
 - ح / 31 "مواد أولية ولوازم" بمبلغ 30 000 دج
 - ح / 326 "أغلفة تالفة أو تغليفات" بمبلغ 20 000 دج.
- ومجموع هذه المبالغ يسجل كدين في ح / 401 "موردو المخزونات" بمبلغ 250 000 دج.

أما العناصر التي تم **إقتناءها** على الحساب والتي تمثل **تثبيات** تسجل كما يلي:

- ح / 204 " برمجيات المعلوماتية" بمبلغ 50 000 دج
 - ح / 215 "معدات وأدوات صناعية" بمبلغ 150 000 دج
 - ح / 2181 "جهاز كمبيوتر" بمبلغ 150 000 دج
 - ح / 2186 "أغلفة متداولة أو أغلفة مسترجعة" بـ 100 000 دج.
- ومجموع هذه المبالغ يسجل كدين في ح / 404 "موردو التثبيات" بمبلغ 450 000 دج.

(2) تكون الميزانية الافتتاحية للتاجر عثمان بتاريخ 2015/12/01 :

الخصوم (مصادر الأموال)			الأصول (أو الاستخدامات)		
المبالغ	اسم الحساب	رقم ح	المبالغ	اسم الحساب	رقم ح
1 200 000	رؤوس الموال الخاصة رأسمال الشركة (أو أموال الاستغلال)	101	50 000	أصول غير جارية	204
			400 000	برمجيات المعلوماتية	211
			200 000	أراضي	213
700 000	خصوم غير جارية إقتراضات لدى مؤسسات القرض	164	150 000	مباني	215
			150 000	معدات وأدوات صناعية	2181
250 000	خصوم جارية موردو المخزونات والخدمات	401	700 000	أجهزة الإعلام الآلي	2182
450 000	موردو التثبيات	404	100 000	معدات نقل	2186
				أغلفة متداولة	
				أصول جارية	
			200 000	مخزونات البضائع	30
			30 000	المواد الأولية واللوازم	31
			20 000	تموينات أخرى تغليفات (أغلفة تالفة)	326
			350 000	البنك	512
			250 000	الصندوق	53
2 600 000	مجموع الخصوم		2 600 000	مجموع الأصول	

(3) خلال شهر ديسمبر قام بالعمليات الآتية:

- باع كل البضاعة الموجودة بالمخازن بهامش ربح 30 % وقبض مبلغ البيع عن طريق البنك وتم تسليم البضاعة ضمن كل الأغلفة التالفة؛

معناه ثمن البيع هو 200 000 دج $\times 1.3 = 260 000$ دج تضاف إلى المبلغ الموجود في البنك، وعليه:

حساب البنك يصبح = 350 000 دج + 260 000 دج = 610 000 دج

حساب البضاعة يصبح = 00 (لا يظهر في الميزانية) ، وحساب الأغلفة التالفة يصبح = 00 (لا يظهر)

- كما دفع لموردو المخزونات كل مستحقاتهم عن طريق الصندوق. معناه

حساب موردو المخزونات والخدمات 00 دج (لا يظهر) ، وحساب الصندوق يصبح = 00 دج. (لا يظهر)

وعليه يصبح مجموع الأصول = 2 390 000 دج ومجموع الخصوم = 2 350 000 دج وبالتالي تظهر نتيجة في جانب

الخصوم = 2 390 000 - 2 350 000 = 40 000 دج وتكون الميزانية الختامية كما يلي:

الخصوم (مصادر الأموال)			الأصول (أو الاستخدامات)		
المبالغ	اسم الحساب	رقم ح	المبالغ	اسم الحساب	رقم ح
1 200 000	رؤوس الموال الخاصة رأسمال الشركة (أو أموال الاستغلال)	101	50 000	أصول غير جارية	204
40 000	نتيجة الدورة	120	400 000	برمجيات المعلوماتية	211
			200 000	أراضي	213
700 000	خصوم غير جارية إقتراضات لدى مؤسسات القرض	164	150 000	مباني	215
			150 000	معدات وأدوات صناعية	2181
450 000	خصوم جارية موردو التثبيات	404	700 000	أجهزة الإعلام الآلي	2182
			100 000	معدات نقل	2186
				أغلفة متداولة	
				أصول جارية	
			30 000	مخزونات البضائع	31
			610 000	المواد الأولية واللوازم	512
2 390 000	مجموع الخصوم		2 390 000	البنك	
				الصندوق	
				مجموع الأصول	

ثالثا: التسجيل المحاسبي للتدفقات

حتى تتمكن المؤسسة من استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وتبيان مركزها المالي عن فترة زمنية معينة تسمى بالدورة المحاسبية، عليها تحليل وتسجيل كل العمليات التي قامت بها في دفاتر محاسبية مناسبة واعتمادا على مستندات مؤيدة لها، ثم تبويبها وتصنيفها ومعالجتها وفق الطرق والمبادئ المحاسبية ثم عرضها في كشوف مالية تبين بصفة وفيه الوضعية المالية للمؤسسة ونجاحها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية. نتطرق فيما يلي إلى الدفاتر المحاسبية الواجب مسكها، وتعريف التدفقات الاقتصادية وكيفية تحليلها وتسجيلها في تلك الدفاتر.

1- الدفاتر المحاسبية الإلجبارية

حسب نص المادة 20 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الدفاتر المحاسبية الإلجبارية هي:

- دفتري اليومية (أو اليومية)
- دفتري كبير (أو دفتري الأستاذ)
- دفتري الجرد.

يجب أن يؤشر رئيس محكمة مقر المؤسسة على الدفتري اليومي ودفتري الجرد يتفرع الدفتري اليومي والدفتري الكبير إلى عدد من الدفاتر المساعدة والسجلات المساعدة بالقدر الذي يوافق احتياجات المؤسسة.

- نسلج في الدفتري اليومي حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ومنتجات الكيان؛ (وفي حالة استعمال دفتري مساعدة، فإن الدفتري اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة (المجاميع العامة الشهرية لكل دفتري مساعد)؛
- يتضمن الدفتري الكبير مجموع حركات الحسابات خلال خلال الفترة المعنية؛
- تنقل في دفتري الجرد الميزانية وحساب النتائج الخاصة بكل سنة مالية مقللة.

2- تعريف التدفقات الاقتصادية وتحليلها إلى مصادر واستخدامات

العمليات المالية والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة تنتج عنها تدفقات اقتصادية نتطرق إلى تعريفها وتحليلها.

1-2- تعريف التدفقات الاقتصادية

التدفقات الاقتصادية هي حركة القيم من سلع وخدمات وأموال بين المؤسسة والأعوان الاقتصاديين، أو داخل المؤسسة نفسها وهي تنقسم إلى:

- **تدفقات حقيقية (مادية):** وقد تكون في شكل سلع مثل البضائع والمواد الأولية والمنتجات، كما قد تكون في شكل خدمات مثل النقل والتأمينات والدراسات و..
- **تدفقات مالية (نقدية):** وهي حركة الأموال من نقود سائلة وشيكات وكذلك حركة الديون والحقوق في حالة عمليات الدفع الأجل.

2-2- تحليل التدفقات الاقتصادية إلى مصادر واستخدامات

تهتم المحاسبة بتحليل وتسجيل التدفقات الاقتصادية بالاعتماد على وثائق إثباتها (لا ثقة إلا في الوثيقة) مثل الفاتورة، وصل تسليم، وصل استلام، شيك بنكي، ورقة تجارية، و... وغيرها، تمكن المؤسسة من مراقبة عملياتها وتحديد نتيجة نشاطها. إن مبدأ التسجيل المحاسبي للتدفقات يتطلب تحليل كل تدفق إلى **استخدام ومصدر** مع تحديد قيمته وتاريخه وذلك كما يلي:

- **مصدر التدفق:** مصدر التدفق هو نقطة إنطاقه ويكون **دائنا**؛
- **استخدام التدفق:** هو نقطة وصوله ويكون **مدينا**.

3-3- التسجيل في الحساب

يتم التسجيل في الجانب الأيمن (المدين) للحساب عندما يكون الحساب استخداما (نقطة وصول التدفق)
ويتم التسجيل في الجانب الأيسر (الدائن) للحساب عندما يكون الحساب مصدرا (نقطة انطلاق التدفق)

3-4- ترصيد الحساب

يرصد الحساب باستخراج رصيده في نهاية الفترة وإعادة التوازن إلى جانبيه المدين والدائن، وتعني كلمة رصيد هي القيمة الباقية في الحساب بعد تغييره خلال الفترة المعنية. رصيد الحساب هو الفرق بين مجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين ومجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن
يكتب الرصيد في الجانب الذي له أصغر مجموع لإحداث التوازن ولكنه يسمى باسم الجانب الذي له أكبر مجموع فنقول:

- رصيد مدين ونكتبه في الجانب الدائن إذا كان المجموع المدين أكبر من المجموع الدائن
- رصيد دائن ونكتبه في الجانب المدين إذا كان المجموع الدائن أكبر من المجموع المدين
- رصيد معدوم إذا كان المجموع المدين مساويا للمجموع الدائن.

مثال: إليك عمليات تمت عن طريق حساب الصندوق والمطلوب ترصيده، علما أن رصيد الأولي كان 50 000 دج

- 1- سحب مبلغ 150 000 دج من البنك ووضع في الصندوق.
- 2- شراء أغلفة متداولة نقدا بـ 40 000 دج
- 3- شراء جهاز كمبيوتر نقدا بـ 100 000 دج
- 4- بيع بضاعة نقدا بـ 180 000 دج
- 5- تسديد ديون الموردين بقيمة 60 000 دج نقدا،
- 6- شراء بضاعة بقيمة 100 000 دج نقدا،
- 7- بيع بضاعة بقيمة 200 000 دج بشيك بنكي،

الحل:

دائن	ح/53 الصندوق		مدين
(2)	40 000	50 000	(0)
(3)	100 000	150 000	(1)
(5)	60 000	180 000	(4)
(6)	100 000		
	(80 000) رصيد مدين		
(المجموع)	380 000	380 000	(المجموع)

العملية (7) لا تسجل في حساب الصندوق لأنها لا تمس هذا الحساب.

مجموع الجانب المدين يساوي 380 000 و مجموع الجانب الدائن يساوي 300 000

أكبر مجموع للعمليات هو مجموع الجانب المدين ويساوي 380 000 يوضع في الجانبين

الرصيد هو الفرق بين أكبر مجموع وأصغر مجموع أي $380 000 - 300 000 = 80 000$ يوضع في الجانب الدائن لإحداث التوازن، لكنه ينسب إلى الجانب المدين. وبالتالي رصيد حساب الصندوق هو: **رصيد مدين بـ 80 000 دج.**

4- مدونة الحسابات

مدونة الحسابات هي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا.

على كل مؤسسة إعداد مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها ونشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقات أو أصناف. وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

➤ طبقات حسابات الوضعية أو حسابات الميزانية؛

➤ طبقات حسابات التسيير.

وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

4-1- حسابات الميزانية الإجمالية

توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف، نلخصها في الجدول الآتي:

الصنف 1 رؤوس الأموال	الصنف 2 التثبيات	الصنف 3 المخزونات	الصنف 4 حسابات الغير	الصنف 5 الحسابات المالية
10 رأس المال، الإحتياجات وما يماثلها	20 التثبيات المعنوية	30 مخزونات البضائع	40 الموردون والحسابات المرتبطة بهم	50 القيم المنقولة للتوظيف
11 الترحيل من جديد	21 التثبيات العينية	31 المواد الأولية واللوازم	41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم	51 البنوك والمؤسسات المالية
12 نتيجة السنة المالية	22 التثبيات في شكل امتياز	32 التموينات الأخرى	42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم	52 الأدوات المالية المشتقة
13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال	23 التثبيات الجاري إنجازها	33 سلع قيد الإنتاج	43 الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها	53 الصندوق
14 متاح	24 (متاح)	34 خدمات قيد الإنتاج	44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية	54 الإدارات المكلفة بالتسيقات
15 المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية	25 (متاح)	35 مخزونات المنتجات	45 المجمع وشركاؤه	55 (متاح)
16 الإقتراضات والديون المماثلة	26 مساهمات وديون ملحقة	36 المخزونات المتأية من التثبيات	46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين	56 (متاح)
17 الديون الملحقة بالمساهمات	27 تثبيات مالية أخرى	37 المخزونات في الخارج	47 الحسابات الانتقالية أو الإنتظارية	57 (متاح)
18 حسابات الارتباط بالمؤسسات والشركات	28 إهلاك التثبيات	38 المشتريات المخزونة	48 الأعباء أو المنتوجات الثابتة مسبقا والمؤونات	58 التحويلات الداخلية
19 (متاح)	29 خسائر القيمة في التثبيات	39 خسائر قيمة المخزونات و المنتوجات	49 خسائر القيمة عن حسابات الغير	59 خسائر القيمة عن أ المالية الجارية

الحسابات الملونة بالأزرق كلها مقررة في السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير.

4-2- حسابات التسيير

تقسم العمليات المتعلقة بحساب النتائج (حسب طبيعة الأعباء) على صنفين من الحسابات التي تدعى بحسابات التسيير. الإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية حسب الطبيعة نلخصه في الجدول الآتي:

الصنف 6 حسابات الأعباء	الصنف 7 حسابات المنتوجات
60 المشتريات المستهلكة	70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنوعة، والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة
61 الخدمات الخارجية	72 الإنتاج المخزن أو غير المخزن
62 الخدمات الخارجية الأخرى	73 الإنتاج المثبت
63 أعباء المستخدمين	74 إعانات الاستغلال
64 الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	75 المنتوجات العملياتية الأخرى
65 الأعباء العملياتية الأخرى	76 المنتوجات المالية
66 الأعباء المالية	77 العناصر غير العادية - المنتجات
67 العناصر غير العادية - الأعباء	78 استرجاع خسائر القيمة والأرصدة
68 المخصصات للإهلاكات والأرصدة وخسائر القيمة	79 متاح
69 الضرائب على النتائج وما يماثلها	

4-3- تصنيف الحسابات وآلية سيرها

الحسابات المذكورة سابقا (ذات رقمين) هي حسابات رئيسية، يمكن تقسيمها إلى حسابات جزئية أو ثانوية (ذات 3 أرقام) كما يمكن تقسيم الحسابات الثانوية إلى حسابات فرعية (ذات 4 أرقام) وهكذا.....

أمثلة على حسابات الصنف 1 : حسابات رؤوس الأموال

إذا أخذنا الحساب 10 مثلا يمكن تقسيمه إلى حسابات جزئية أو ثانوية ثم إلى حسابات فرعية وذلك على النحو الآتي:

حساب فرعي	حساب جزئي أو ثانوي	حساب رئيسي
<p>د 1011: رأسمال الشركة غير مطلوب</p> <p>د 1012: رأسمال الشركة مطلوب وغير مدفوع</p> <p>د 1013: رأسمال الشركة مطلوب ومدفوع</p>	د 101: رأسمال الشركة	د 10: رأس المال والاحتياطات وما يماثلها
<p>د 1061: احتياطات قانونية</p> <p>د 1061: احتياطات إختيارية</p> <p>د 1061: احتياطات نظامية</p>	د 106: الاحتياطات	

أمثلة على حسابات الصنف 2 : التثبيتات

إذا أخذنا الحساب 21 مثلا يمكن تقسيمه إلى حسابات جزئية أو ثانوية ثم إلى حسابات فرعية وذلك على النحو الآتي:

حساب فرعي	حساب جزئي أو ثانوي	حساب رئيسي
<p>د 2130: مباني إدارية</p> <p>د 1011: مباني تجارية</p>	د 213: البناءات	د 21: تثبيطات عينية
<p>د 2181: أجهزة الإعلام الآلي</p> <p>د 2182: معدات نقل</p> <p>د 2181: معدات مكثي</p> <p>د 2186: أغلفة متداولة</p>	د 218: تثبيطات عينية أخرى	

أمثلة على حسابات الصنف 3 : المخزونات والمنتجات

إذا أخذنا الحساب 32 مثلا يمكن تقسيمه إلى حسابات جزئية أو ثانوية ثم إلى حسابات فرعية وذلك على النحو الآتي:

حساب فرعي	حساب جزئي أو ثانوي	حساب رئيسي
<p>د 3800: مشتريات البضائع</p> <p>د 3801: مصاريف نقل البضائع</p>	د 380: البضائع المخزنة	د 38: المشتريات المخزنة
<p>د 3810: مشتريات المواد الأولية واللوازم</p> <p>د 3811: مصاريف نقل المواد الأولية واللوازم</p>	د 381: المواد الأولية واللوازم المخزنة	
<p>د 3820: مشتريات التموينات الأخرى</p> <p>د 3821: مصاريف نقل التموينات الأخرى</p>	د 382: التموينات الأخرى المخزنة	

أمثلة على حسابات الصنف 4 : حسابات الغير

إذا أخذنا الحساب 40 مثلا يمكن تقسيمه إلى حسابات جزئية أو ثانوية ثم إلى حسابات فرعية وذلك على النحو الآتي:

حساب فرعي	حساب جزئي أو ثانوي	حساب رئيسي
<p>د 4011: مورد المخزونات رقم 1</p> <p>د 4012: مورد المخزونات رقم 2</p> <p>د 4013: مورد المخزونات رقم 3</p>	<p>د 401: موردو المخزونات والخدمات</p>	<p>د 40: الموردون</p> <p>والحسابات الملحقة</p>
<p>د 4011: مورد التثبيات رقم 1</p> <p>د 4012: مورد التثبيات رقم 2</p> <p>د 4013: مورد التثبيات رقم 3</p>	<p>د 404: موردو التثبيات</p>	

أمثلة على حسابات الصنف 5 : الحسابات المالية

إذا أخذنا الحساب 51 مثلا يمكن تقسيمه إلى حسابات جزئية أو ثانوية ثم إلى حسابات فرعية وذلك على النحو الآتي:

حساب فرعي	حساب جزئي أو ثانوي	حساب رئيسي
<p>د 5121: بنك الجزائر الخارجي (BEA)</p> <p>د 5122: بنك التنمية المحلية (BDL)</p> <p>د 5123: البنك الوطني الجزائري (BNA)</p>	<p>د 512: بنوك الحسابات الجارية</p>	<p>د 51: البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها</p>
<p>د 5150: الخزينة العمومية</p> <p>د 5151: حساب البريد الجاري</p>	<p>د 515: الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية</p>	

5- التسجيل المحاسبي في اليومية

5-1- تعريف دفتر اليومية

هو دفتر ملزم بموجب القانون تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة يوما بيوم و عملية بعملية حسب التسلسل الزمني لحدوثها، بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان وبدون نقل إلى الهامش أو حشو بين الأسطر، كما يجب أن يكون مرقما ومؤشرا من طرف رئيس محكمة مقر المؤسسة.

5-2- شكل دفتر اليومية

يأخذ دفتر اليومية الشكل التالي:

رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن	شرح العملية (مرجع الوثيقة الثبوتية)	تاريخ العملية	إسم الحساب المدين	إسم الحساب الدائن	مبلغ الحساب المدين	مبلغ الحساب الدائن

5-3- الكتابة المحاسبية (التسجيل المحاسبي)

تسجل العمليات في اليومية اعتمادا على الوثائق الثبوتية (مثل الفاتورة، وصل الإستلام، وصل التسليم، وصل الإدخال، وصل الإخراج، وصل التسديد، الشيك... إلخ)، ويكون التسجيل المحاسبي في اليومية حسب مبدأ القيد المزدوج حيث يمس كل تسجيل محاسبي حسابين على الأقل أحدهما مدين (الاستخدام) والآخر دائن (المصدر)، مع مراعاة التسلسل الزمني في

تسجيل العمليات. ويجب أن يكون مجموع المبالغ المدينة مساويا لمجموع المبالغ الدائنة، ويمكن أن يكون التسجيل المحاسبي في شكل:

- قيد بسيط: عندما يمس التسجيل المحاسبي حسابين فقط (أحدهما مدين والآخر دائن)
- قيد مركب: عندما يمس التسجيل المحاسبي أكثر من حسابين (حسابين أو أكثر في الجانب المدين أو حسابين أو أكثر في الجانب الدائن أو كلاهما)

مثال قامت مؤسسة بالعمليات التالية يطلب تسجيلها في دفتر اليومية

- في 2018/02/03 سحب مبلغ 25 000 دج من البنك ووضعه في الصندوق

	200 000	الصندوق		53
200 000		البنك	512	
		شيك رقم		

- في 2018/02/08 شراء جهاز كمبيوتر بـ 45 000 دج وبرمجيات المعلوماتية بـ 32 000 دج نقدا

		2018/02/08		
	32 000	برمجيات المعلوماتية		204
	45 000	جهاز كمبيوتر		2181
77 000		الصندوق	53	

- في 2018/02/15 شراء آلة إنتاجية بـ 150 000 دج دفع نصفها بشيك ونصفها على الحساب

		2018/02/15		
	150 000	آلة إنتاجية (معدات وأدوات)		215
75 000		موردو التثبيات	404	
75 000		البنك	512	
		فاتورة شراء رقم ...		

- في 2018/02/19 تحصلت المؤسسة على قرض مصرفي بـ 200 000 دج وضع في البنك.

		2018/03/15		
	800 000	البنك		512
800 000		قروض مصرفية	164	
		الحصول على قرض مصرفي بشيك رقم		

- في 2018/02/22 دفعت المؤسسة مصاريف الهاتف 50 000 دج نقدا

		2018/03/20		
	50 000	مصاريف البريد والاتصالات		626
50 000		الصندوق	53	

- في 2018/02/25 دفعت المؤسسة مستحقات موردو التثبيات 75 000 دج بشيك بنكي

		2018/03/25		
	75 000	موردو التثبيات		404
75 000		البنك	512	

أعمال موجهة (السلسلة 01 : الإطار التصوري - الميزانية - التسجيل المحاسبي في اليومية)

التمرين الأول: (الإطار التصوري)

- 1) أذكر بدون شرح 04 مبادئ محاسبية جاء بها النظام المحاسبي المالي
- 2) أذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- 3) أذكر الفرضيتين الأساسيتين والاتفاقيتين المحاسبيتين الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

التمرين الثاني: (الإطار التصوري)

- 1) اشرح مبدأ القيد المزدوج
- 2) عرف الأصول ومراقبة الأصول حسب ما ورد في النظام المحاسبي المالي الجزائري .
- 3) عرف الخصوم حسب ما ورد في النظام المحاسبي المالي الجزائري .

التمرين الثالث (الميزانية وتغيراتها)

في 02 / 01 / 2011 كانت عناصر مؤسسة الوفاء متمثلة في :

- ديون شراء مخزونات: 40 000 دج - حقوق تجاه الزبائن: 220 000 دج - قروض مصرفية: 100 000 دج.
- أغلفة قابلة للإسترجاع 80 000 دج - بضاعة: 30 000 دج - البنك 120 000 دج. - معدات نقل: 700 000 دج.
- مواد أولية 100 000 دج. - معدات مكتب : 70 000 دج. - الصندوق 60 000 دج - أغلفة تالفة 20 000 دج - أموال خاصة...؟ -
- ديون شراء تثبيتات 60 000 دج - جهاز كمبيوتر 20 000 دج - برمجيات 10 000 دج
- أراضي 500 000 دج - مباني : 200 000 دج - آلات إنتاجية 100 000 دج

- المطلوب: 1) إعداد الميزانية الافتتاحية مبينا الأموال الخاصة والعناصر الجارية والعناصر غير الجارية ورقم كل حساب
2- خلال شهر جانفي 2011 قبضت المؤسسة كل المبلغ من الزبائن وسددت كل ديونها واشترت بالباقي بضاعة وحولت مبلغ الصندوق إلى البنك - أنجز الميزانية في 2011/01/31. - هل حققت المؤسسة نتيجة؟

التمرين الرابع (الميزانية وتغيراتها)

في 01/12/2017 قرر عثمان تأسيس مؤسسة تجارية فخصص لذلك مبلغ قدره 1 600 000 دج اشترى بنصف المبلغ مبني مقام على أرض حيث قدر مبلغ المبنى ربع مبلغ الأرض. ووضع 600 000 دج في البنك والباقي في الصندوق. وتحصل على قرض مصرفي طويل الأجل اشترى به شاحنة 400 000 دج، كما اشترى على الحساب جهاز كمبيوتر بـ 120 000 دج وبضاعة بـ 200 000 دج، وأغلفة تالفة بـ 30 000 دج، وبرمجيات المعلوماتية 100 000 دج

المطلوب:

- 1) إيجاد المبالغ المجهولة وإتمام الميزانية الافتتاحية بتاريخ 2017/12/01.
- 2) أوجد الميزانية في نهاية شهر جانفي مبينا النتيجة المحققة علما أن التاجر باع نقدا كل البضاعة بهامش ربح 40 % ، وسدد نقدا للمودون كل مستحقاتهم

التمرين الخامس (التسجيل المحاسبي في اليومية)

1) قامت مؤسسة بالعمليات الآتية يطلب تسجيلها في دفتر اليومية

- في 02 / 01 / 2011: تحصلت المؤسسة على قرض مصرفي بـ 1 000 000 دج وضع رבעه في الصندوق والباقي في البنك
في 05 / 01 / 2011: اشترت المؤسسة مبني مقام على أرض بـ 400 000 دج بشيك بنكي، وكان مبلغ المبنى ثلث مبلغ الأرض.
في 09 / 01 / 2011: اشترت المؤسسة جهاز كمبيوتر بـ 60 000 دج وبرمجيات المعلوماتية بـ 40 000 دج الكل نقدا.
في 14 / 01 / 2011: اشترت المؤسسة أغلفة متداولة بـ 80 000 دج على الحساب
في 20 / 01 / 2011: دفعت المؤسسة فاتورة الكهرباء والغاز بـ 90 000 دج نقدا.
في 23 / 01 / 2011: سحبت المؤسسة مبلغ 200 000 دج من البنك ووضعت في الصندوق.
في 26 / 01 / 2011: دفعت المؤسسة إلى موردو التثبيتات مستحقاتهم نقدا.
في 30 / 01 / 2011: دفعت المؤسسة مصاريف الهاتف 30 000 دج نقدا
في 31 / 01 / 2011: دفعت المؤسسة مصاريف الإيجار 70 000 دج نقدا
- 2) أوجد رصيد حساب الصندوق في 2011/01/31. علما أن رصيده الأولي كان معدوما.

عمل منزلي:

الجزء النظري:

اشرح مبدأ استقلالية السنة المالية

اشرح مبدأ التكلفة التاريخية

اشرح مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

التمرين السادس (الميزانية وتغيراتها)

في 2016/12/01 قرر السيد فلان تأسيس مؤسسة تجارية فخصص لذلك مبلغ قدره 1 800 000 دج اشترى بنصف المبلغ مبني مقام على أرض حيث قدر مبلغ المبنى ثلث مبلغ الأرض. ووضع 300 000 دج في الصندوق والباقي في البنك. وتحصل على قرض مصرفي طويل الأجل اشترى به معدات وأدوات صناعية 400 000 دج ، كما اشترى على الحساب جهاز كمبيوتر بـ 90 000 دج وبضاعة بـ 80 000 دج وشاحنة لنقل البضائع بـ 210 000 دج ومواد أولية ولوازم بـ 20 000 دج.

المطلوب: (1) إيجاد المبالغ المجهولة وإتمام الميزانية الافتتاحية بتاريخ 2016/12/01.

2 أوجد الميزانية في نهاية شهر ديسمبر علما أن التاجر فلان باع على الحساب كل البضاعة بهامش ربح 20 % ، وسدد لمورد المخزونات كل مستحقاتهم من الصندوق وسدد لمورد التثبيبات كل مستحقاتهم عن طريق البنك.

التمرين السابع (الميزانية وتغيراتها)

في 2010/12/01 قرر السيد عثمان تأسيس مؤسسة تجارية فردية فأحضر مبلغ من المال يطلب تحديده، اشترى بنصف هذا المبلغ مبني مقام على أرض حيث قدر مبلغ المبنى ثلث مبلغ الأرض. ووضع ثلث المبلغ في البنك فبقى له 200 000 دج وضعها في الصندوق. وتحصل على قرض مصرفي طويل الأجل قيمته 200 000 دج اشترى به شاحنة، كما اشترى على الحساب جهاز كمبيوتر بـ 40 000 دج وبضاعة بـ 000 100 دج وآلة إنتاجية بـ 160 000 دج ومواد أولية ولوازم بـ 50 000 دج.

المطلوب (1) إيجاد المبالغ المجهولة وإتمام الميزانية الافتتاحية بتاريخ 10/12/01 علما أن مجموع الأصول هو 1 750 000 دج

وانجاز الميزانية الافتتاحية للتاجر عثمان بتاريخ 10/12/01.

(2) خلال شهر ديسمبر قام عثمان بالعمليات الآتية: باع بشيك بنكي كل البضاعة بهامش ربح 30 % ، وسدد للمودون كل مستحقاتهم من من البنك

التمرين الثامن (الميزانية وتغيراتها)

في 2010/04/01 قرر السيد فلان مزاولة نشاط تجاري فأحضر رأسمال قدره 600 000 دج واشترى به مبني مقام على أرض حيث قدر مبلغ المبنى ربع مبلغ الأرض. وتحصل على قرض مصرفي قصير الأجل وضع نصفه في الصندوق وثلثه في البنك واشترى بالباقي بضاعة قيمتها 50 000 دج ، كما اشترى على الحساب مواد أولية بـ 20 000 دج وآلة إنتاجية بـ 10 000 دج وبضاعة بـ 30 000 دج وجهاز كمبيوتر بـ 20 000 دج ، أغلفة تالفة 5 000 دج ، أغلفة متداولة 25 000 دج.

المطلوب 1- إيجاد المبالغ المجهولة و إعداد الميزانية الافتتاحية للتاجر بتاريخ 10/04/30

2- خلال شهر أبريل باع نقدا كل البضاعة بمبلغ 120 000 دج سدد به ديون الموردون ووضع الباقي في الصندوق

- أنجز الميزانية الختامية في 30 / 04 / 2010 ببينا النتيجة المحققة خلال شهر أبريل 2010.

التمرين التاسع (التسجيل المحاسبي في اليومية)

(1) قامت مؤسسة بالعمليات الآتية يطلب تسجيلها في دفتر اليومية

في 03 / 02 / 2012: تحصلت المؤسسة على قرض مصرفي بـ 1 200 000 دج وضع ثلثه في الصندوق والباقي في البنك

في 06 / 02 / 2012: اشترت المؤسسة مبني مقام على أرض بـ 600 000 دج بشيك بنكي، وكان مبلغ المبنى ربع مبلغ الأرض.

في 10 / 02 / 2012: اشترت المؤسسة شاحنة بـ 250 000 دج على الحساب

في 16 / 02 / 2012: اشترت المؤسسة آلة إنتاجية بـ 100 000 دج على الحساب

في 21 / 02 / 2012: دفعت المؤسسة أجور المستخدمين 50 000 دج نقدا

في 24 / 02 / 2012: سحبت المؤسسة مبلغ 150 000 دج من الصندوق ووضعت في البنك.

في 28 / 02 / 2012: دفعت المؤسسة إلى مورد التثبيبات مستحقاتهم بشيك بنكي

في 29 / 02 / 2012: دفعت المؤسسة مصاريف التأمين 40 000 دج نقدا

(2) أوجد رصيد حساب البنك في 2012/02/29. علما أن رصيده الأولي كان معدوما.